بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

النشرة الشهرية للظرفية الاقتصادية والنقدية والمالية

◆ النظرة العامة ◆

أبريل 2010

◆

النشرة الشهرية للظرفية الاقتصادية
والنقدية والمالية

◆ النظرة العامة ◆

أبريل

◆

نظرة عامة

تشير آخر المعطيات المتوفرة الخاصة بالفصل الرابع، إلى جانب المؤشرات عالية التردد، إلى استمرار انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي، والذي بلغ مستوى أقوى من المتوقع بالنسبة لبعض الاقتصادات. في المقابل، لا تزال بعض عوامل المخاطر قائمة، نتيجة بالأساس إلى ارتفاع البطالة وضعف دينامية الائتمان وهشاشة الانتعاش الذي يعتمد أساسا على التدابير التحفيزية. وعلى المستوى المالي، يعكس ارتفاع مكافآت المخاطر على الإصدارات العمومية لبعض الدول المتقدمة، مدى اختلال المالية العمومية.

فحسب تقديرات وزارة التجارة الأمريكية، بلغت نسبة النمو في الولايات المتحدة 5,6% في الفصل الرابع من سنة 2009 على أساس سنوي، مقابل 2,2% في الفصل السابق. وفي منطقة الأورو، يبين آخر تقدير لمؤسسة Eurostat تدني الوتيرة السنوية لانخفاض الناتج الداخلي الإجمالي الذي انخفض من 4،1% في الفصل الثالث إلى 2,1%. أما فيما يخص الشركاء الرئيسيين للمغرب، فقد تراجع الناتج الداخلي الإجمالي لفرنسا وإيطاليا وإسبانيا بنسبة 0,3%، و3%، و3,1% على التوالي، فيما تراجعت نسبة الانخفاض السنوي من فصل لآخر في ألمانيا، من 4,8% إلى 2,4%. فضلا عن ذلك، يستمر مناخ الأعمال في التحسن خصوصا في الولايات المتحدة حيث نما مؤشر مدراء المشتريات من جديد في مارس ليبلغ59,6 بدلا من 56,5 شهرا قبل ذلك، وبدرجة أقل في منطقة الأورو حيث انتقل نفس المؤشر من 54,2 إلى 56،6 من شهر لآخر. وتبقى الشكوك محيطة باستمرار انتعاش الاقتصادات المتقدمة، الذي لا يزال متواضعا. حيث لا تزال نفس عوامل الخطر المحددة سلفا تتسبب في إضعاف آفاق هذه الاقتصادات على المدى المتوسط، ومنها على الخصوص المستوى المرتفع للبطالة وضعف الائتمان وتفاقم اختلال الميزانية، مما إلى ارتفاع في مكافآت الديون السيادية للعديد من الدول المصنعة، خاصة الأوروبية منها، وكذلك إلى تخفيض تنقيط الديون على المدى البعيد للدول الأكثر مديونية، خصوصا اليونان والبرتغال.

وعلى صعيد أسواق المواد الأولية، سجل ارتفاع الأسعار على العموم خلال شهر مارس 2010، بعد الانخفاض الظرفي الذي شهدته شهرا قبل ذلك. فقد تزايد سعر البرنت بنسبة 8%، نتيجة بالأساس إلى الطلب القوي من طرف الصين، ليبلغ بذلك متوسط سعر البرميل 78 دولار خلال هذه الفترة. وفي الوقت ذاته، ارتفع مؤشر داوجونز يو بي إس (Dow Jones UBS) للمواد الأولية غير الطاقية بنسبة 6,8% من شهر لآخر، بفعل ارتفاع مؤشر أسعار المعادن الأساسية، وبدرجة أقل، ارتفاع أسعار المواد الفلاحية.

وفي ظل هذه الظروف، واصل التضخم على الصعيد العالمي نموه الذي بدأ في نونبر2009. وهكذا، بلغ التضخم السنوي في منطقة الأورو نسبة 1,5% في مارس، بدلا من 0,9% في شهر فبراير، بينما بلغت نسبته في الولايات المتحدة 2,1% في شهر فبراير.

وعلى الرغم من بطء الانتعاش لدى الشركاء الرئيسيين للمغرب، فقد عرفت البنود الرئيسية لميزان الأداءات تحسنا جديدا مع نهاية فبراير، كما يدل على ذلك تراجع العجز التجاري بنسبة 7,2% وكذلك نمو مداخيل السفر وتحويلات المغاربة القاطنين في الخارج. وبالفعل، سجلت الصادرات ارتفاعا بنسبة 12,5% من سنة لأخرى، نتيجة بالأساس إلى ارتفاع مبيعات الفوسفاط ومشتقاته بنسبة 88,4%، فيما لم تتجاوز نسبة نمو باقي الصادرات ما قدره 2,5%. أما الواردات، فقد سجلت نوعا من الاستقرار يشمل ارتفاع الفاتورة الطاقية بنسبة 17,8% وتراجع الواردات غير الطاقية بنسبة 3,1%. وفي ما يتعلق بالمداخيل السياحية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، فقد نمت بنسبة 10,5% و7,4% على التوالي، مما يعكس، جزئيا، وجود أثر أساسي. في المقابل، تراجعت الاستثمارات الخارجية المباشرة من 6،4 مليار درهم إلى 2،4 مليار، من سنة لأخرى. ومثلت احتياطيات الصرف 7 أشهر ويومين من واردات السلع والخدمات، بدلا من 7 أشهر في يناير.

وطبقا لمعطيات الحسابات الوطنية برسم الفصل الرابع من سنة 2009، يتأكد انتعاش النمو خلال هذه الفترة. وهكذا فاقت وتيرة النمو، التي بلغت 7,8% بالنسبة للناتج الداخلي الخام الإجمالي و5,1% للقيمة المضافة غير الفلاحية التقديرات الصادرة مسبقا. ويعزى هذا التطور إلى التحسن الملحوظ الذي عرفته الصناعة الاستخراجية، التي تزايدت قيمتها المضافة بواقع 24,7%، وكذا إلى نمو الصناعة التحويلية وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 3,8% و6,1% على التوالي. إلى جانب ذلك، عرفت القيم المضافة لكل من النشاط السياحي والتجارة والنقل انتعاشا ملموسا مقارنة مع بداية السنة.

وتظهر المعطيات المتوفرة الخاصة بالقطاع الفلاحي انخفاض المساحة المزروعة بالحبوب الخريفية بنسبة 8,2% ارتباطا بتأخر التساقطات في بداية الموسم الفلاحي. بالإضافة إلى ذلك، كان للتساقطات الوفيرة التي سجلت بعد ذلك، أثر سلبي على الزراعات في بعض الجهات، إلا أنها أدت إلى الرفع من نسبة ملء السدود المخصصة للاستعمال الفلاحي إلى 95%، كما ساعدت في إرساء الزراعات الربيعية.

وبخصوص القطاع الثانوي، تظهر نتائج الاستقصاء الشهري للظرفية الذي ينجزه بنك المغرب والمتعلق بشهر مارس ارتفاعا في الإنتاج الصناعي وفي نسبة استخدام الطاقات الإنتاجية. وفي السياق ذاته، يعتبر المستوى الحالي للطلبيات أعلى من العادي لأول مرة منذ شهر شتنبر 2008. علاوة على ذلك، ارتفعت المخزونات من المنتجات المصنعة لتبلغ مستوى يفوق العادي. وهكذا، يراهن مهنيو القطاع الصناعي على المدى القصير على تطور النشاط في كافة القطاعات، لكن بدرجات مختلفة. وتدل مؤشرات أخرى، مثل إنتاج الأسمدة الفوسفاطية والحامض الفوسفوري من جهة، واستهلاك الكهرباء من طرف المقاولات من جهة أخرى، على تطور ملائم للنشاط في أغلب القطاعات الصناعية.

ويبدو أن النشاط السياحي هو الآخر يواصل انتعاشه حسب المعطيات المحصورة في متم شهر فبراير 2010. وهكذا، عرف تدفق السياح وليالي المبيت المصرح بها من طرف الوحدات المصنفة ارتفاعا بنسبة 14% و7% على التوالي مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، في حين استقرت نسبة الملء في 36%. وبموازاة ذلك، ارتفعت مداخيل السفر بنسبة 10,5% لتصل إلى 6،5 مليار درهم.

وحسب آخر المعطيات المتوفرة، تراجعت نسبة البطالة الوطنية من 9,5% إلى 9% في الفصل الرابع من سنة 2009، وهمّ هذا الانخفاض الوسطين الحضري و القروي معا.

أما فيما يخص المالية العمومية، فقد انتهى تنفيذ قانون المالية بتسجيل عجز بواقع 5,7 مليار بعد الفائض المسجل في نهاية نفس الفترة من السنة السابقة، والذي بلغ 2,6 مليار. ويعزى هذا الوضع إلى ارتفاع النفقات الإجمالية بنسبة 37,6%، ارتباطا بتسجيل انتعاش في نفقات المقاصة وانكماش رصيد الحسابات الخاصة للخزينة والارتفاع المعتدل للموارد العادية بواقع 1,4%. كما عرفت نفقات التجهيز، والتي تقدر بمبلغ 9,1 مليار، انخفاضا بنسبة 20%.

وعلى مستوى السوق النقدية، كان للعوامل المستقلة للسيولة النقدية، في شهر مارس 2010 ، تأثير توسعي على الخزائن البنكية قدره 268 مليون درهم في متوسط نهايات الأسابيع، نظرا بالأساس إلى ارتفاع الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب، وبدرجة أقل، إلى تراجع التداول النقدي. وبفعل انخفاض الحد الأدنى المطلوب برسم الاحتياطي النقدي بما يقارب 1,4 مليار درهم، فقد بلغ عجز الخزائن البنكية 18,4 مليار في متوسط نهايات الأسابيع، مقابل 20 مليار في الشهر السابق. كما خفض بنك المغرب حجم تدخلاته من خلال تسبيقات لمدة 7 أيام بواسطة طلب العروض، ليصل إلى 18,8 مليار درهم عوض 20,3 مليار في شهر فبراير 2010.

إلى جانب ذلك، تراجع متوسط سعر الفائدة المرجح للسوق القائمة بين البنوك، من شهر لآخر، من 3,35% إلى 3,25%، وهو نفس مستوى سعر الفائدة الرئيسي. أما سعر الفائدة على سندات الخزينة، فقد اتجه في المجمل نحو الارتفاع. وبخصوص الأسعار الدائنة، فقد بلغ متوسط سعر الفائدة المرجح للودائع لأجل 6 و12 شهرا نسبة 3,50% في شهر فبراير 2010، بزيادة 6 نقط أساس مقارنة بالشهر السابق. وفي ما يخص السعر الأقصى للفائدة التعاقدية للمؤسسات الائتمانية، الذي يراجع في أبريل من كل سنة على أساس تغير متوسط سعر الفائدة المرجح للودائع لأجل 6 و12 شهرا المسجل خلال السنة السابقة، فقد حدد في 14,26% في الفترة الممتدة من فاتح أبريل 2010 إلى 31 مارس 2011 بدلا من 14,40% بين فاتح أبريل 2009 و31 مارس 2010. وفي ما يتعلق بالأسعار المدينة، فتشير نتائج الاستقصاء الذي أنجزه بنك المغرب حول البنوك، في الفصل الرابع من سنة 2009، إلى نمو محدود لمتوسط سعر الفائدة المرجح للائتمان البنكي، والذي بلغ 6,63%.

وعلى مستوى الإنشاء النقدي، تشير معطيات شهر فبراير 2010 إلى استمرار النمو المعتدل للكتلة النقدية والحفاظ على دينامية الائتمان. فقد نما المجمع م3 بوتيرة سنوية قريبة من تلك الملاحظة في الأشهر الثلاثة السابقة أي 4,8%، مما يعكس تطورات متباينة لمكوناته الرئيسية. وبقي معدل النمو السنوي للنقود الكتابية في نفس مستوى معدل شهر يناير، أي 7,1%، في حين عرف معدل نمو العملة الائتمانية ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 7,5%. وارتفعت التوظيفات تحت الطلب بنسبة 8,7% في فبراير، أي بتراجع طفيف مقارنة بالوتيرة الملاحظة خلال الفصول الأخيرة. أما في ما يتعلق بالتوظيفات لأجل، فقد انخفضت بنسبة 4,3%. وارتفعت القروض البنكية بنسبة 12% في فبراير مقابل 11,6% في الشهر السابق، ارتباطا أساسا بارتفاع القروض العقارية بواقع 13% والقروض التجهيزية بنسبة 24%. وبالنسبة لباقي مصادر الإنشاء النقدي، فقد ظلت الموجودات الخارجية الصافية، التي عرف مبلغها الجاري انخفاضا قويا في بداية السنة يرجع أساسا لبيع مساهمات شركتي تيليفونيكا وبرتغال تلكوم في رأسمال ميديتيل، شبه مستقرة من شهر لآخر وتراجعت بنسبة 9,4% على أساس سنوي. وفيما يخص صافي الديون على الدولة، فقد استقر مبلغها الجاري في مستوى مشابه لمستوى الشهرين السابقين، مما يعكس انخفاضا في اكتتابات البنوك في سندات الخزينة وتراجعا في الوضعية الصافية للخزينة لدى بنك المغرب. ومن جهتها، نمت مجمعات التوظيفات السائلة بنسبة 19%، مسجلة بذلك تباطؤا مقارنة بمعدل 30% المسجل الشهر المنصرم، تحت تأثير الانخفاضات التي عرفتها سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية وتلك الخاصة بسندات الاقتراض التي بحوزة المقاولات غير المالية.

وفي نهاية شهر مارس، سجل نشاط سوق البورصة نموا مقارنة بالشهر السابق. فقد ارتفع مؤشرا مازي ومادكس بنسبة 2,90% و 3,06% على التوالي، ليصل بذلك أداؤهما منذ بداية السنة إلى نسبة 9,34% و9,80%. ومن جهة أخرى، تزايد رقم المعاملات لينتقل من شهر لآخر، من 9,3 مليار درهم إلى 26,5 مليار، ارتباطا بالمعاملات التي تمت بين مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية وصندوق الإيداع والتدبير. وبخصوص سوق تدبير الأصول، فقد نما الأصل الصافي لمؤسسات التوظيف الجماعي بنسبة 0,47% خلال شهر مارس ليبلغ 196,5 مليار درهم.

وعلى مستوى التضخم، تشير آخر المعطيات المتعلقة بمؤشر أسعار الاستهلاك إلى ارتفاع سنوي بلغت نسبته 0,1% في شهر فبراير، بعد الانخفاضات المسجلة في الأشهر الثلاثة الأخيرة. ويعكس تطور التضخم، بالإضافة إلى تأثير انتعاش الأسعار عند الشركاء الرئيسيين، الارتفاع الظرفي لأسعار المواد الغذائية الطرية، خصوصا الخضر الطرية والحوامض، ارتباطا بصعوبات إمداد الأسواق. ومن خلال تصنيف مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك إلى قطاعات، يتبين أن الارتفاع المتسارع للأسعار يعود كذلك إلى تلاشي الأثر الأساسي على أسعار المحروقات والزيوت التي تراجعت من 6,1-% في شهر يناير إلى 1,2-% في شهر فبراير.

ودون أخذ المكونات المتقلبة والمواد المقننة بعين الاعتبار، يتبين أن التضخم الأساسي في انخفاض بنسبة 0,1% في فبراير 2010 بعد انخفاضه بواقع 0,2% في يناير. وعلاوة على ذلك، عرفت أسعار الإنتاج الصناعي من جديد انخفاضا سنويا بنسبة 1,4% في شهر فبراير، يعزى في جزء كبير منه، إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع قطاع صناعة الزيوت والتكرير، الذي انتقل من 61% في شهر يناير إلى 42,5% في شهر فبراير. فباستثناء قطاع التكرير، يبقى التطور السنوي للمؤشر العام شبه مستقر، إذ تغير بنسبة 11,6-% في شهر فبراير.

وبخصوص مؤشر أسعار استيراد المواد الأولية غير الطاقية، فقد سجلت المعطيات المتعلقة بشهر فبراير انخفاضا شهريا بنسبة 0,4% بدلا من ارتفاع بنسبة 1% شهرا قبل ذلك. ويفسر هذا التطور انخفاض أسعار المواد الغذائية بنسبة 2,4% وكذلك أسعار المواد المعدنية والمواد نصف مصنعة بنسبة 12,4% و0,6% على التوالي.

Dépôt légal : 2008 PE0039

BANK AL-MAGHRIB

Direction des Etudes et des Relations Internationales

Adresse postale : 277, Avenue Mohammed V - B.P. 445 - Rabat

Téléphone: (212) 537-57-41-04 / 05

Fax : (212) 537-57-41-11

Email : deri@bkam.ma

Web : http://www.bkam.ma

بنك المغرب